أجنادين ووفاة أبي بكر الصديق. وهي حوالي خمسة وعشرين يوماً، كانت كافية لوصول أخبار هذا الانتصار إلى المدينة، إلاّ أن ما بأيدينا من نصوص يوحي بأن أبا بكر الصديق قد توفي وهو غير مطلع على نتيجة معركة أجنادين. لذا فقد كانت آخر وصية له إلى عمر بن الخطاب حينما جاءه المثنى بن حارثة الشيباني، يشكو إليه حراجة الموقف على جبهة العراق، قوله: "وإن فتح الله على أمراء الشام فاردد أصحاب خالد إلى العراق، فإنهم أهله وولاة أمره.."[1].

رابعاً: نهاية عهد أبي بكر ﷺ وترشيح عمر بن الخطاب للخلافة:

توفي أبو بكر الصديق في 22 من شهر جمادي الآخرة سنة 13هـ/ 23 آب 634م، عن عمر ناهز ثلاثة وستين عاماً، قضى منها في الخلافة حوالي سنتين وأربعة أشهر[2].

وقد ذكر أن سبب مرض أبي بكر الصديق ووفاته أنه كان قد اغتسل في يوم بارد فأصابته الحمى لمدة خمسة عشرة يوماً، "فكان لا يخرج إلى الصلاة، وكان يأمر عمر بن الخطاب أن يصلي بالناس، ويدخل الناس يعودونه، وهو يثقل كل يوم"[3] حتى توفي.

لقد كانت خلافة أبي بكر الصديق على الرغم من قصر مدتها ذات أثر عظيم على مستقبل الأمة العربية والمسلمين كافة، لأنه استطاع في خلالها أن يحافظ على وحدة الأمة والدولة في مواجهة حركات الانشقاق والردة، وأن يبدأ حروب التحرير التي أدت إلى امتداد دولة الإسلام وانتشار دعوته حتى أصبح المسلمون في خلال قرن من الزمن أعظم قوة في العالم.

وقد حرص أبو بكر الصديق أن يجعل من الخلافة، قيادة سياسية جديرة بخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا كما يقول الفقهاء، ولم يغادر الدنيا الا وكان قد أعد ورشح من يشغل هذا المنصب من بين أكفأ صحابة الرسول ﷺ كي لا يجد المسلمون أنفسهم في وضع يدعو للاختلاف في وقت كانوا فيه بحاجة ماسة إلى التماسك والوحدة بعد أن خرجوا من حروب الردة واتجهت جيوشهم إلى حروب التحرير[4].

كان عمر بن الخطاب أقرب الصحابة إلى أبي بكر الصديق وهو يضطلع بواجبات

---

(1) المصدر نفسه، ج 3، ص 414.

(2) المصدر نفسه، ج 3، ص 419 – 420، ابن خياط تاريخ، ج 1، ص 89 – 90.

(3) الطبري: تاريخ، ج 3، ص 419.

(4) ابن سعد: الطبقات، ج 3، ص 200.

الخلافة، فجعل يستشيره في شتى الأمور، ويعهد إليه بالعديد من الواجبات فكان كما ذكر خليفة بن خياط "على أمره كله"[1]، أو كان بمثابة نائب الخليفة أو وكيله حسب المصطلحات المعاصرة.

وقد كان أبو بكر الصديق، يدرك أن تولي عمر بن الخطاب للخلافة من بعده يشكل خير ضمان لاستمرار السياسة التي بداها في مجال السياسة الداخلية والخارجية، لذا فقد سعى إلى توفير الظروف التي تساعد على توليه الخلافة من بعده.

ويبدو أن أبا بكر الصديق قد قام بمراعاة التقاليد العربية القديمة والقيم الإسلامية الجديدة وهو يسعى لترشيح عمر بن الخطاب لمنصب الخلافة. فقد كانت التقاليد العربية تقضي بأنه "عندما تكون وضعية فرد على درجة من الرفعة تعنيه ليكون الخلف النهائي لرئيس القبيلة الراحل، فإنه من الثابت أن رجلاً كهذا، قد يحل محل الرئيس المتوفى من غير حاجة إلى مراسيم، وعلى بقية القبيلة أن تعبر عن موافقتها بتقديم يمين الولاء له"[2]. وقد كان واضحًا أن أغلبية أفراد الأمة كانوا على استعداد عند وفاة أبي بكر الصديق لمبايعة عمر بن الخطاب بالخلافة وذلك لمكانته الكبيرة في المجتمع الإسلامي غير أن أبا بكر الصديق لم يشأ أن يعتمد على هذه القاعدة وحدها في ترشيح عمر للخلافة، بل لجأ إلى المبدأ الإسلامي الأساس في الحكم وهو "الشورى" فأخذ يستشير كبار صحابة رسول الله ﷺ بهذا الشأن، فاستشار عبد الرحمن بن عوف وعثمان بن عفان، وسعيد بن زيد من المهاجرين. وأسيد بن الحضير من الأنصار، وغيرهم، فكان رأيهم جميعًا فيه مثل رأي أبي بكر الصديق في أنه ليس بين المسلمين أصلح منه لهذا الأمر وأن سريرته خير من علانيته[3]. ومع ذلك فقد كان هنالك من يتخوف من تولية عمر بن الخطاب الخلافة لما كان يتصف به من غلظة في التعامل. غير أن أبا بكر قد أوضح لهؤلاء المتخوفين عدم أهمية هذه الناحية لأنها قد تكون ضرورية في بعض الحالات لمن يمارس الحكم والسلطة[4] لقد ذكر أبو بكر الصديق أن عمر بن الخطاب كان يتصرف بغلظة لأنه كان يراه رقيقًا ولو أفضى إليه الأمر لترك كثيراً مما هو عليه"[5].

---

(1) ابن خياط: تاريخ، ج 1، ص 91.

(2) آرنولد، توماس: الخلافة، ترجمة: جميل معلس، دار اليقظة العربية 1946، ص 8.

(3) ابن سعد: الطبقات، ج 3، ص 199.

(4) المصدر نفسه، ج 3، ص 199 – 200، الطبري، تاريخ، ج 3، ص 428.

(5) الطبري: تاريخ، ج 3، ص 428.

وهكذا فقد استقر رأي أبي بكر الصديق على ترشيح عمر بن الخطاب للخلافة، وقد أعلن ذلك على الناس قبل وفاته فرحب الناس بهذا الترشيح، وهو ما عرف في كتب التاريخ والفقه بالعهد أو الاستخلاف[1]. ويبدو أن بعض الفقهاء قد استنتج من ذلك جواز تولية الخليفة عن طريق العهد إليه أو استخلافه من قبل الخليفة السابق وبذلك يتم تداول منصب الخلافة عن طريق التعيين والوراثة. يقول الماوردي، "وأما انعقاد الإمامة بعهد من قبله، فهو مما انعقد الإجماع على جوازه ووقع الاتفاق على صحته لأمرين عمل المسلمون بها ولم يتناكروها أحدهما أن أبا بكر (رضي الله عنه) عهد بها إلى عمر (رضي الله عنه) فأثبت المسلمون إمامته بعده..." [2].

والحقيقة أن فهم الماوردي وغيره من الفقهاء لمسألة استخلاف عمر بن الخطاب كان بعيداً عن روحية تلك الفترة، وهو متأثر بما كان في عصرهم بشأن العهد للخلفاء. إن ما فعله أبو بكر الصديق لم يكن يتجاوز مجرد الترشيح لمنصب الخلافة، ولو أن أفراد الأمة لم يتقبلوا هذا الترشيح بالترحيب والموافقة لم يترتب عليه أي أثر. لذا فقد ذكر ابن تيمية أن الإمامة "ملك وسلطان، والملك لا يصير ملكاً بموافقة واحد ولا اثنين ولا أربعة، إلاّ أن تكون موافقة هؤلاء تقتضي موافقة غيرهم بحيث يصير ملكاً بذلك"[3]...ثم إنه "متى صار إماماً فذلك بمبايعة أهل القدرة له. وكذلك عمر لما عهد إليه أبو بكر، إنما صار إماماً لما بايعوه وأطاعوه، ولو قدر أنهم لم ينفذوا عهد أبي بكر ولم يبايعوه لم يصر إماماً"[4].

لقد أشارت المصادر إلى أن المسلمين قد وافقوا على ترشيح أبي بكر الصديق ﷺ لعمر بن الخطاب للخلافة[5]، ثم أقبلوا على مبايعته بعد وفاته ولمدة ثلاثة أيام[6]. ولم يظهر ما يوحي بوجود أي معترض على خلافته، أو ممتنع عن بيعته، مما يدل على إجماع الأمة على قبول تولي عمر بن الخطاب ﷺ للخلافة. وبذلك أصبح ثاني الخلفاء الراشدين، وأمير المؤمنين كما سيعرف بعد ذلك.

---

(1) المصدر نفسه، ج 2، ص 428 – 429، ابن سعد: الطبقات، ج 3، ص 199 – 200.

(2) الماوردي: الأحكام السلطانية: مصر 1960، ص 10.

(3) ابن تيمية: منهاج السنة النبوية، القاهرة 1962، ج 1، ص 365.

(4) المصدر نفسه، ج 1، ص 367.

(5) الطبري: تاريخ، ج 3، ص 429 – 433.

(6) المصدر نفسه، ج 3، ص 444.

الفصل الثاني

الخلافة الراشدة

في عهد عمر بن الخطاب ﷺ

أولاً: توليه الخلافة:

تولى عمر بن الخطاب الخلافة في نفس اليوم الذي توفي فيه أبو بكر الصديق. وكان ذلك في 22 من شهر جمادي الآخرة، سنة 13هـ/ 23 آب 634م.

وقد أشير إلى أن الخليفة عمر بن الخطاب قد قام في الناس خطيباً بعد الفراغ من دفن أبي بكر الصديق، فقال بعد أن حمد الله وأثنى عليه: "أما بعد، فقد ابتليت بكم وابتليتم بي، وخلفت فيكم بعد صاحبي، فمن كان بحضرتنا باشرناه بأنفسنا، ومهما غاب عنا ولينا أهل القوة والأمانة، فمن يحسن نزده حسناً، ومن يسيء نعاقبه، ويغفر الله لنا ولكم"[1].

وبذلك يكون الخليفة عمر بن الخطاب قد حدد المعالم الأساس لمنهجه في الحكم بكلمات قليلة وحاسمة، وهي تنطوي على المباديء الآتية:

1. إن مسؤولية الحكم في الدولة "الخلافة" هي ابتلاء واختبار للحاكم والمحكومين، فعلى الحاكم أن يقوم بواجباته بقوة وأمانة، وعلى المحكومين أن يؤدوا ما عليهم من واجبات "فمن يحسن نزده حسناً، ومن يسيء نعاقبه".
2. إن خلافة عمر بن الخطاب هي امتداد لعهد الرسول ﷺ في الحكم وعهد خليفته أبي بكر الصديق، ومن ثم فهو ملتزم بالأسس والمبادئ التي قام عليها الحكم في عهديهما.
3. يتحمل الخليفة مسؤولية حكم وإدارة من يعيشون في حضرته من الناس بصورة مباشرة، أما الذين يعيشون بعيداً عنه في المدن والأمصار فإنه مسؤول عن تعيين ولاة قادرين على إدارة شؤونهم بنفس الطريقة من أهل القوة والأمانة.
4. إنالخليفة ليس معصوماً من الخطأ والزلل شأنه شأن بقية الناس لذا فإنه يرجو من الله أن يغفر له ولهم ما قد يقترفونه من ذنوب وأخطاء.

---

(1) ابن سعد: الطبقات، ج 3، ص 274، 275.